

8-6
أكتوبر
October
2019

أرض الطبيعة

OMAN
LAND OF NATURE



أوراق عمل

مؤتمر شوري الثامن للتدقيق الشرعي

فندق جراند ميلينيوم – مسقط، عُمان

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي



راعيه ذهبي



بنك ظفار
Bank Dhofar



ميسرة
MAISARAH
للخدمات المصرفية الإسلامية
Islamic Banking Services

راعيه بلاتيني

المدينة تكافل
Al Madina Takaful



الراعي الرئيسي

بنك نزوى
Bank Nizwa



بالتعاون مع



تنظيم



شوري للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

مؤتمر شوري الثامن للتدقيق الشرعي

Shura 8th Sharia Audit Conference

6-8 أكتوبر 2019 - مسقط - عُمان

المحور الرابع

ضمان الجودة في التدقيق الشرعي

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي



راعي ذهبي



راعي بلاتيني



الراعي الرئيسي



بالتعاون مع



تنظيم



شوري للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



البحث الرابع

ضمان الجودة في التدقيق الشرعي

إعداد

الاستاذ/ باسم بدر

مدير دائرة التدقيق الشرعي

البنك الاسلامي الفلسطيني

فلسطين

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي



راعي ذهبي



راعي بلاتيني



الراعي الرئيسي



بالتعاون مع



تنظيم



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

مقدمة

إن توسع العمل الرقابي وتطوره يجعل التخطيط السليم عاملاً مهماً في توجيه العمل الرقابي وتعبئة الموارد المتاحة واستخدامها الاستخدام الأمثل، وهو أمر مهم من أجل تقييم وتقويم الجودة النوعية للرقابة الشرعية فأى عمل تريد تقييمه و/أو تقويمه لا بد من أن يكون منضبطاً أولاً، وقابلاً للقياس والتقييم ثانياً، وذو أوزان محددة، وذو مرجعية واضحة ومحددة ومعتبرة ومتفق عليه بين أهل الصناعة أخيراً، بحيث يمكن فحصه ومراجعته بشكل دوري ومستمر بسهولة ويسر .

وعليه لا بد أن تكون معايير جودة الأداء منضبطة أي مكتوبة ومحددة المفاهيم والإجراءات والأهداف وبالامكان تنفيذها، وكذلك أن تكون قابلة للقياس مع وجود طريقة للحكم على هذه المعايير بناءً على درجة تحقيقها للأهداف المرجوة، ثم لا بد من وجود جهة مستقلة معتمدة لمراقبة الجودة وفحصها وتطويرها كلما لزم الأمر.

ويعد غياب هذه المعايير مؤشراً على تدهور الجودة النوعية للرقابة الشرعية، وتكون النتيجة أن يسود الحد الأدنى منها وليس الحد الأعلى المطلوب، وكذلك ضعف المقدرة على مواكبة التطور والإرتقاء المستمر بنوعية وجودة العمل. ولفحص مدى توفر الجودة النوعية في الأداء الشرعي من حيث ضمان الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وكذلك توافر الصفات التي تحقق هذا المطلب، سواء من حيث وجود آليات الضبط الشرعي، أو سلامة الإجراءات، وتحديد المراحل الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وتوحيد الفتوى، وعدم تضاربها وتعارضها مع المعايير الشرعية، وملائمتها للبيئة والمجتمع التي تعمل بها هذه المؤسسات، وقيام التدقيق الشرعي بتقديم الخدمة المطلوبة منه ضمن أعلى مستويات الكفاءة والمهنية والإلتزام والإنسجام، كان لا بد لنا من دراسة ضمان توافر الجودة في أداء الهيئات الشرعية والمدققين الشرعيين على المستوى الداخلي والخارجي .

وفي ظل السعي للإرتقاء بمهنة الرقابة و التدقيق الشرعي كونها السمة البارزة للمؤسسات المالية الإسلامية والعلامة الفارقة في عملها، كونها صمام الأمان في تأكيد شرعية تعاملات هذه المؤسسات بما يتيح للراغبين في الاستثمار و/أو التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية الاطمئنان على شرعية معاملاتهم وتعاملاتهم، جاء مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي ليضع لبنة في هذا البناء ويتطرق لضمان الجودة في التدقيق الشرعي، فكما هو الحال في أي منتج ترغب بشرائه فإنك تتأكد من قدرة هذا المنتج على توفير متطلباتك ومن تحقيق المنتج لأقصى درجات الجودة من حيث النوعية والكفاءة، حيث بمجرد وضع يدك على منتج ما يتبادر إلى ذهنك فوراً قراءة المواصفات الفنية التي حققها هذا المنتج والشهادات الحائز عليها مثل الايزو وغيرها ... فإذا كان هذا الحال مع منتجات بسيطة لا تؤثر إلا في الشخص الذي يستخدمها أو مجموعة أشخاص لا أكثر، فما بالكم في أعمال أجهزة الرقابة الشرعية على مؤسسات مالية تعتبر الشريان الذي يتدفق فتصل نتائج أعماله إلى كل بيت ومؤسسة، ناهيك عن كون هذا العمل فيه إرضاء لله سبحانه وتعالى بتطبيق الشرع الحنيف وأحكام المعاملات المالية الإسلامية في كافة مناحي الحياة، فهذا العمل من أولى الأعمال التي يجب أن يتوفر فيها الإلتقان والدقة والجودة مصداقاً لحديث الحبيب المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ.» رواه الطبراني في (الأوسط) (١٩١) .



إننا نطمح كذلك أن يكون للمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية والمراقبين والباحثين ما يمكنهم من الحكم على جودة الرقابة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية والحكم على قوتها ومتانتها من خلال معايير معينة بوجود تصنيف معتمد للجودة في المؤسسات المالية الإسلامية و/أو على مستوى الدولة، بحيث يسهم هذا التصنيف في مساعدة الراغبين بالتعامل و/أو الجهات الرقابية أو مؤسسات المجتمع المدني من فحص الجودة النوعية لأعمال الرقابة والتدقيق الشرعي في هذه المؤسسات، وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية نفسها فإن توافر هذه المتطلبات والضوابط والإجراءات المكتوبة (غير الملزمة والقابلة للقياس) يمكن هذه المؤسسات من السعي إلى تحقيق أعلى درجات الجودة النوعية بتحقيقها لهذه المتطلبات وتستطيع تحسين مستوى أدائها بشكل مستمر ورفع الجودة لديها وقياسها وتقييمها بشكل دائم، وعلى مستوى الأفراد والعاملين في مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي يكون هذا حافزاً لهم للتعليم والتطوير المستمر والإرتقاء الدائم والابتكار في طرق ووسائل العمل ضمن أفضل معايير الجودة .

ومن هذا المنطلق جاء البحث ساعياً إلى التعرف على المطلوب تحقيقه في هذا المجال على مستوى نظام الرقابة الشرعية في المؤسسة بشقيه الداخلي والخارجي .

أهمية وجود الرقابة والتدقيق الشرعي

لا نود الحديث بتفصيل عن دور وأهمية جهات الرقابة والتدقيق الشرعي وضرورة وجودها في كل مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشرع الحنيف، ذلك أن القوانين الناظمة والمعايير الواجبة التطبيق ألزمت هذه المؤسسات بضرورة وجود هيئات رقابة شرعية ووحدات ودوائر التدقيق الشرعي، إلى أن امتد الإلزام في بعض الدول إلى مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي وهذا ما يتماشى مع ضرورات العمل والتطور المضطرد الحاصل في عمل التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية نظراً لتوسع أعمالها وتنوعها من جهة، وتعدد الجهات الرقابية من جهة أخرى، ورغبة الملاك والمودعين في الإطمئنان أكثر عن تطابق أعمال هذه المؤسسات مع المعايير الشرعية ومعايير الحوكمة، والإلتزام التام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، فأصبحت هذه المسألة (وجود أجهزة رقابة شرعية تعمل وفق أحكام الشرع وملزمة بالمعايير الشرعية في أداء أعمالها) أمراً بدهياً لا مفر منه، وإنما مجال حديثنا هو جودة أعمال الجهات الرقابية ومدى توافرها، والمعايير والمتطلبات اللازمة لتحقيق الجودة النوعية، والعوامل التي تؤثر في تحقيق وتطبيق الجودة أثناء تنفيذ أعمال التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى الرقابة على الجودة وأثرها على كفاءة أعمال التدقيق الشرعي.

الهدف من البحث في مسألة ضمان الجودة في الرقابة والتدقيق الشرعي

١. وفق المأمول في هذا البحث نسعى لأن يكون هناك معايير خاصة بجودة الأداء لمهنة الرقابة والتدقيق الشرعي، وكذلك توفر جهة تدقيق شرعي مستقلة تراقب الجودة وتهتم بتقويم العمل وتقييمه والتحسين المستمر في الأداء، بما يضمن الإستمرار في عملية الإلتزام بأقصى درجات الجودة في عمل أجهزة الرقابة والتدقيق الشرعي، وكذلك توفر تصنيف للعاملين في هذا المجال عن مدى الإلتزام بالجودة النوعية في أدائهم لمهامهم.

٢. أن يكون لجهاز الرقابة الشرعية في المؤسسة سواء (الداخلي أو الخارجي) القدرة على تقديم خدمة التدقيق الشرعي ضمن أعلى مستويات الجودة من حيث تقديم خدمة التدقيق الشرعي بكفاءة ومهنية عالية بما يخدم مصلحة المؤسسة، ويلبي المتطلبات للجهات الرقابية، وجمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى المراقبين والباحثين في المصرفية الإسلامية، كل ذلك مع الإلتزام التام بأحكام الشرع الحنيف والمعايير الشرعية ومعايير الحوكمة والممارسات الفضلى.
٣. فمتى تحقق ذلك وفق الضوابط والإجراءات الصحيحة فإن المساهمين والعملاء ومؤسسات المجتمع المدني يمكنهم الاعتماد على ذلك في إطلاق الحكم على مدى إلتزام المؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية ذات العلاقة بالخدمات التي تقدمها المؤسسة المالية الإسلامية، ومدى إلتزام المؤسسة وأجهزتها الرقابية بأعلى مستويات الجودة النوعية في تنفيذ أعمالها، إذ أن الجانب الشرعي هو الأهم في تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات والمنتجات المالية المطابقة للشريعة وهو ما يميزها عن غيرها من المؤسسات.
٤. ومن هنا فالجودة الشرعية في مؤسسة ما تركز على وجود نظام تقييم شفاف، يعتمد بشكل رئيس على عدة عناصر كالموضوعية وعدم التحيز والإستقلالية، ووجود اجراءات ضبط وقائية وتصحيحية بمهنية ذات جودة عالية في الاجراءات، وتوافر الرقابة على الجودة بشكل دوري ومستمر، وهذا ما يتطلبه وجود جهة تدقيق شرعي أو أكثر لدى المؤسسة تمتاز بالقوة والثقة والمقدرة الفنية والمهنية في أداء عملها ، وجهاز رقابي آخر مستقل لمتابعة ملف الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.
٥. ويتطلب ذلك ضرورة تحديد نطاق العمل الخاص بالتدقيق الشرعي لتمييزه وتمايزه عن الجهات الاخرى.
٦. وتؤصل هذه المعايير ما يجب أن تكون عليه الجودة النوعية في التدقيق الشرعي سواء الداخلي او الخارجي بغية تحقيق الأهداف المنشودة والمرجوة من العاملين في هذا المجال .
٧. ويرسخ ذلك كله الهدف نحو تحقيق تماثل في جودة الأداء في جميع أعمال التدقيق الشرعي على اختلاف مستوياتها ، ولذا فلا بد لهذه الاجراءات أن تكون أولاً اختيارية للارتقاء والتميز في الخدمة ، حيث لا بد من وجود الحد الأدنى والأساسيات الواجب اتباعها لضمان قيام التدقيق الشرعي بالتحقق من شرعية وضبط المعاملات وجهة الفتوى من الإلتزام بمعاييرها ومتطلباتها، فلا بد من توافر الحد الأدنى لدى الهيئة عند قيامها بعملها بشقيه الفتوى والتدقيق وتقديم التقرير، أما هذه المعايير الخاصة بجودة الأداء فهي لتمييز الجهة التي تعمل بالحد الأدنى عن جهة أخرى أكثر ضبطاً وحرصاً وتميزاً في عملها، ويكون هذا دافعاً للاقتداء بها ويتطلب كذلك أن تكون هذه الضوابط الاختيارية مكتوبة، وقابلة للقياس ليسهل الحكم عليها من قبل جمهور المتعاملين والمراقبين والباحثين وغيرهم.

وليسهل علينا الحديث عن جودة التدقيق الشرعي لا بد لنا من تعريف المصطلحات التالية :

الجودة لغةً : بلوغ الشيء لدرجة عالية من النوعية الجيدة والقيمة الكبيرة.

الجودة بمفهومها العام : تعرف على أنها أداء العمل الصحيح بالشكل الصحيح في الوقت المطلوب، وذلك بالاعتماد على تقييم الشخص المستفيد من الخدمة ومعرفة مدى تحسن الأداء بشكل مستمر على كافة المستويات.

ويمكن تعريف الجودة أيضاً بأنها مدى قدرة مواصفات المنتج أو الخدمة على التطابق مع المواصفات المطلوبة.

وبعبارة أخرى فهي مقدرة المنتج على الوفاء بمتطلبات وظيفته، و أيضاً مطابقة المنتج للمواصفات الموضوعه أثناء التصميم. أو هي درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها المستفيد من الخدمة أو تلك المتفق عليها.

وتعد الجودة أحد المعايير الموثوق بها لتمييز إنجاز ما عن الإنجازات الأخرى الموجودة في السوق نفسه.

مراقبة الجودة :

تعرف على أنها التقنيات والأنشطة العملية التي تستخدم لعمل الفحص الدائم لكل مقومات النشاط.

أما تعريف الجودة في الرقابة والتدقيق الشرعي فهي :

تطبيق سياسات واجراءات تدقيق شرعي كافية لإنجاز عملية التدقيق الشرعي طبقاً للمعايير الموضوعه بحيث تلبى وظيفة التدقيق الشرعي الهدف المنشود من إنشائها وتحقق الغاية المرجوة من وجودها على كافة المستويات (مهنة التدقيق الشرعي، والمساهمين والملاك، وإدارة المؤسسة ومن ثم المتعاملين مع المؤسسة، والجهات الرقابية والمجتمع)

مع ضمان التحسين المستمر.

ولا بد من الإشارة إلى أن جودة العمل تعتمد على الصدق فيه واتقانه «إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ»

﴿القصص: ٢٦﴾.

من وجهة نظر تقنية فيمكن تعريف الجودة بأنها عبارة عن مجموعة من شروط ومواصفات تحدد مدى ملائمة جهاز الرقابة الشرعية لكي يقوم بأداء الوظيفة المطلوبة منه. فالمواصفات تعتبر المحدد الأساسي لجودة أنشطة الرقابة

الشرعية بحيث تعبر عن الخصائص المطلوبة في الرقابة الشرعية لكي تؤدي الغرض التي أنشأت من أجله والمرجو منها.

وتعرف سياسة الجودة الشرعية على النحو الآتي:

السياسة يقصد بها: اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان دوام الإتقان للعمل المطابق لمقتضى الفتوى.

أما الجودة فيقصد بها: دوام إتقان العمل بالفتوى المعتبرة بصفة متواصلة، والالتزام بالتحسين المستمر في أداء مهام التدقيق الشرعي.

الشرعية يقصد بها: مطابقة الأداء لمقتضى الفتوى المعتبرة، وملائمة التدقيق للمعايير المعتمدة.

وبناءً على ما تقدم يكون تعريف سياسة الجودة الشرعية بأنها: تدبير أمر دوام مطابقة العمل بالفتوى المعتبرة لمقتضى الفتوى بإتقان.

وبعد الاطلاع على هذه التعريفات فإن أبسط تعريف للجودة هو: القدرة على تلبية التوقعات حسب الهدف المأمول.

وعلى مستوى التدقيق والرقابة الشرعية فهو: قدرة جهاز الرقابة الشرعية على تلبية توقعات الجهة المتعاقدة معه، وتحقيقه للأهداف المرجوة بمهنية وكفاءة عالية .

أهداف الجودة النوعية في التدقيق الشرعي

الهدف الأساس أن يكون لجهاز الرقابة الشرعية في المؤسسة سواء (الداخلي أو الخارجي) القدرة على تقديم خدمة التدقيق الشرعي ضمن أعلى مستويات الجودة من حيث تقديم خدمة التدقيق الشرعي بكفاءة ومهنية عالية بما يخدم مصلحة المؤسسة ويلبي المتطلبات للجهات الرقابية وجمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى المراقبين والباحثين في الصيرفة الإسلامية، مع الإلتزام بالمعايير والضوابط الشرعية وضمان التحسين المستمر. وهذا نابع كون الجانب الشرعي هو الأهم في تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات والمنتجات المالية المطابقة للشرعية. فالجودة الشرعية في مؤسسة ما ترتكز على وجود نظام شفاف يعتمد بشكل رئيس على عدة عناصر كالموضوعية وعدم التحيز والإستقلالية، وهذا ما يتطلبه وجود جهة تدقيق شرعي أو أكثر لدى المؤسسة تمتاز بالقوة والثقة والمقدرة الفنية والمهنية في أداء عملها .

وعليه فإن توفر جهتين مستقلتين لأداء وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسة المالية الإسلامية يساعد في تعزيز الجودة النوعية للرقابة الشرعية، ولا بد لنا من توضيح الفرق بين هاتين الجهتين، فمهمة التدقيق الشرعي الداخلي هي التأكد من إلتزام الإدارة بكافة عملياتها ومعاملاتها بأحكام الشرع الحنيف ومساعدة الإدارة في ذلك، أي أن عملها يتضمن الرقابة السابقة (سياسات وإجراءات وعقود ونماذج) والمتزامنة (جولات تدقيق ميدانية وتدريب وتأهيل وإجابة على الإستفسارات) واللاحقة (تقارير التدقيق الدورية ومتابعة تصويب الأخطاء).

بينما مهمة التدقيق الشرعي الخارجي تتمثل في تقديم تأكيد معقول حول إلتزام الإدارة التنفيذية بأحكام الشريعة الإسلامية في عملها، وتقديم تقرير للجمعية العمومية حول ذلك (قد تكون جزء من مهام الهيئة أو جهة مستقلة تستعين بها الهيئة للقيام بهذه الوظيفة كمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي)، وهنا عملها يتلخص في الرقابة البعدية أي اللاحقة لتنفيذ الأعمال وتقديم التقرير حول مدى الإلتزام .

والجودة المطلوبة هنا من جهات التدقيق الشرعي المختلفة هو توافر الجودة النوعية في كافة مراحل العمل وعلى كافة المستويات، مع ضمان إستمرار هذه الجودة، ويرسخ ذلك الهدف نحو تحقيق تماثل في جودة الأداء في جميع أعمال التدقيق الشرعي على اختلاف مستوياتها.

ومتى تحقق ذلك بالطرق الصحيحة فإن المساهمين والعملاء ومؤسسات المجتمع المدني يمكنهم الاعتماد على ذلك في إطلاق الحكم حول مدى إلتزام المؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية ذات العلاقة بالخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

معايير الجودة النوعية في الرقابة والتدقيق الشرعي ومتطلباتها:

يعتبر من متطلبات ضمان الجودة النوعية في مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي، توفر الإستقلالية في عمل الجهات القائمة على التدقيق الشرعي، وكذلك يعد تحديد مفاهيم المصطلحات المستخدمة في مهنة التدقيق الشرعي من الأولويات الواجب ترسيخها ونشرها والإلتزام بها بين العاملين في الرقابة والتدقيق الشرعي، أسوة بمهنة التدقيق المحاسبي وغيرها، حيث يجب لكل صنعه أو مهنة من توافر مصطلحات محددة يتعارف عليها بين العاملين في هذه الصنعة أو المهنة.



ويتطلب أيضاً تحديد نطاق العمل الخاص بالتدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي لتمييزه وتمايزه عن الجهات الأخرى، وضمان عدم تداخل الصلاحيات أو تكرار المهام. ووجود هذه المعايير أصبح ضرورة لتحديد ما يجب أن تكون عليه الجودة النوعية في التدقيق الشرعي سواء الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق الأهداف المنشودة والمرجوة من العاملين في هذا المجال .

تنقسم المعايير المطلوب توافرها إلى:

أولاً: معايير تضمن شرعية المنتجات المقدمة من المؤسسات المالية الإسلامية للجمهور :

ففي ظل تعدد الآراء الفقهية واختلاف الفتاوى بين التشدد والمرونة جاءت الحاجة إلى وضع معايير محددة لضمان الجودة النوعية في التدقيق الشرعي على المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز الثقة في أن هذه المنتجات والخدمات منضبطة بضوابط الشرع الحنيف ومنها :

١. وضوح الفتوى وبيانها للواقعة على الوجه الصحيح .

٢. وضع إجراءات تضمن سلامة التنفيذ الشرعي والفني.

٣. وضع الأدلة الإجرائية لكل منتج .

٤. تعزيز الثقة بين الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية والجمهور .

٥. وجود معايير شرعية موحدة ومرجعيات واضحة للعمل (معايير شرعية إلزامية ومعايير فتوى وتوحيد جهة الإفتاء على مستوى البلد قدر الإمكان).

٦. التركيز على المعايير الأخلاقية والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

ثانياً : معايير تعزز الجودة النوعية للعاملين في الرقابة الشرعية ومن هذه المعايير :

١. التأطير والتمهين بحيث يتضمن (نظام خاص للمهنة وقواعد سلوك المهنة ومتطلباتها ولجان اشرافية بما فيها لجنة مراقبة الجودة على الأداء والمعايير وتوحيد المصطلحات).

٢. وجود فرق مهنية ذات كفاءة عالية مع الفصل بين المهام والوظائف المختلفة ومعرفة تبعية كل جهة من حيث التعيين والعزل والمساءلة والتقرير، والإلتزام بذلك على مستوى الوحدة والإدارة.

٣. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والأهداف المرجوة مع تبيان الوسائل المتبعة في عمل كل جهة بما يضمن الجودة النوعية في العمل.

٤. تحديد معايير الجودة النوعية غير الإلزامية بشكل واضح ومكتوب مع ضرورة أن تكون هذه المعايير قابلة للقياس.
 ٥. وجود فرق عمل تضمن الإلتزام بالجودة وتؤمن بالتحسين المستمر على كافة المستويات.
 ٦. وجود نظام خاص لقياس وفحص مدى تطبيق معايير الجودة ، وأن تكون هذه الجهة مستقلة عن جهتي التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
 ٧. وجود جهة تصنيف خارجية لتحفيز إلتزام جهات التدقيق الشرعي بأعلى درجات الجودة في تقديم خدماتها.
 ٨. تفعيل العمل بنظام الثواب والعقاب لتشجيع الإلتقان في العمل.
- العوامل التي قد تؤثر في تحقيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي:**
١. ثقافة المؤسسة وقراءتها الجيدة لمتطلبات العملاء وواقع التدقيق الشرعي.
 ٢. قيادة فعالة وملتزمة بالتحسين المستمر من خلال فرق العمل الملتزمة والمؤمنة بعملية التحسين .
 ٣. انشاء وحدة للجودة في المؤسسة ووضع البرامج والخطط اللازمة لضمان التحسين المستمر.
 ٤. درجة استقلالية هيئة الرقابة الشرعية (الإستقلال الفكري والإستقلال التنظيمي) وموضوعيتها.
 ٥. إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية فيجب النص في قرار تعيين الهيئة الشرعية على إلزامية قراراتها وهذا متوفر في أغلب القوانين الناظمة لعملها.
 ٦. اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفق معايير مهنية واضحة مثل المؤهل العلمي المناسب والدراية بالصناعة المصرفية وألا يُتبنى اجتهادٌ يخالف فيه الأصل الذي قامت عليه الصناعة.
 ٧. انضباط الفتوى بحيث تقوم على وجود التأصيل الشرعي المبني على الدليل، وألا تكون مبنية على رأي فقهي شاذ وعدم مخالفتها للفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية.
 ٨. نزاهة واستقلالية الرقابة الشرعية الداخلية.
 ٩. اختيار المدققين الأكفاء والمؤهلين مهنيًا وشرعيًا.
 ١٠. التدريب المستمر لطواقم التدقيق الشرعي بما يضمن تطوورهم المستمر .
 ١١. وجود جهة مستقلة للرقابة على الجودة .

تطبيق الجودة النوعية أثناء تنفيذ مراحل أعمال التدقيق الشرعي

لضمان فاعلية الجودة النوعية في التدقيق الشرعي وتطبيقها أثناء مراحل التنفيذ لكافة أعمال التدقيق يجب الالتزام بمفاهيم محددة وضوابط وقواعد سلوك المهنة وبما لا يخل بالأنظمة والقوانين المرعية داخل المؤسسة من جهة كما يتوجب وضع خطة واجراءات عمل مقرونة بموازنة وقت، بحيث يكون محدد فيها كافة الاجراءات والأعمال التي يقوم بها فرق التدقيق الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية وتحديد الحد الأدنى المطلوب للجودة مع الحد الأعلى الذي بالوصول إليه نكون وصلنا إلى أعلى مراتب الجودة في تنفيذ الأعمال، بحيث يكون ذلك بعيداً عن المصالح الشخصية وملتزمين بمبادئ النزاهة والموضوعية والمسائلة والشفافية والأمانة والمصادقية متمثلين بالحرص الشديد والحياد على النحو الآتي :

أولاً: العمل بنزاهة من خلال ممارسة العمل بصورة صحيحة ضمن الصلاحيات المعطاة.

ثانياً: الإلتزام بمبادئ العدل والانصاف:

يراعى عند اصدار التقارير الحياد والاستقلالية الذي تتطلبه قواعد الانصاف لغاية حسن تقديم التقارير، وأن تكون خالية من أي تحيز لأطراف معينة أو أية اعتبارات غير صحيحة. هذا هو الحد الأدنى لكتابة التقرير بينما يتمثل الحد الأعلى في توافر عناصر فنية ومهنية وطريقة عرض تشير إلى كفاءة ومهنية كاتب التقرير .

ثالثاً: المسائلة:

استخدام الموارد والتسهيلات التي تتوفر من الإدارة بصورة مسؤولة ، وتوخي الدقة وصحة أية مطالبات مستحقة ، والترفع عن المطالبات غير المستحقة وغير المبررة.

رابعاً: المسؤولية:

من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عدم تضليل الآخرين وتقديم المعلومات والبيانات الضرورية بما يتفق مع أحكام العمل ، على أن تكون المسؤولية شخصية بحق كل موظف للتأكد من تصحيح أو توضيح أية أخطاء أو سوء فهم وقع في التقارير وذلك في أقرب فرصة ممكنة بما يرفع الضرر والظلم -إن وجد- . مع الحرص على تشجيع الموظفين والمسؤولين على التقيد التام بأحكام القانون وبما ورد في مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة والإلتزام الشخصي بها.

والإلتزام بما ورد أعلاه من نقاط يمثل الإلتزام بالحد الأدنى المطلوب لفرق التدقيق الشرعي وسنتطرق لبعض النقاط التي قد تمثل من وجهة نظرنا درجات أخرى على سلم الإلتزام بالجودة النوعية وهي :

١. الإلتزام بالقيم الإيمانية وبالأخلاق الحسنة.

٢. الرقابة توجيهية وإرشادية وليست فرصة لتصيّد الأخطاء والعثرات.

٢. الرقابة الفورية والتوجيه المستمر أثناء العمل وبذل الجهد من خلال التدريب والتثقيف داخل المؤسسة وخارجها.
٤. الرقابة اللاحقة ومتابعة التصويب بشكل حثيث ومتابعة الاجراءات التي تمنع وقوع الخلل مستقبلاً.
٥. اتباع الحكمة والحسنى في توجيه النصح وفضي علاج الانحرافات .
٦. الاستمرارية : ويقصد بها استمرار عملية الرقابة ما دام النشاط قائماً ومستمراً وذلك لضمان تطبيق أساس الفورية في اكتشاف الأخطاء والاستمرارية في التقويم .
٧. الموضوعية : البحث عن أدلة الإثبات اللازمة لعملية التدقيق وتجنب التأثر بالنواحي الشخصية والعاطفية.
٨. النقد البناء : يطلب من المراقب أن يرفق بملاحظات الاقتراحات والتوصيات البديلة القابلة للتطبيق، وإبراز المنافع المرجوة من تطبيقها .
٩. الحد من المخاطر .
١٠. الإهتمام بالتطوير والتحسين المستمر في شكل التقرير وجودة البيانات ونوعيتها .
١١. مراعاة الاطلاع على التجارب الدولية وتجارب الآخرين والاستفادة من الخبرات في مجال الجودة النوعية فالحكمة ضالة المسلم أنى وجدها فهو أولى بها.

ومع ضمان الإلتزام بهذه المعايير يمكن القول بأن الجودة النوعية أثناء ممارسة الأعمال متوفرة وينبغي التحسين المستمر لكافة المجالات.

الرقابة على الجودة النوعية في الرقابة والتدقيق الشرعي

بداية ينبغي على كل مؤسسة أو جهة عمل أمنت بأهمية الإلتزام بالجودة النوعية في أعمالها و/أو أعمال فرق عمل التدقيق الشرعي لديها أن توفر جهة مستقلة على الهيكل التنظيمي سواء كان قسم أو وحدة أو دائرة تعنى بالرقابة على الجودة مستقلة عن الجهات الملتزمة بتحقيق الجودة النوعية، على أن تكون هذه الجهة من المدققين الشرعيين ممن لا يمارسون أعمال التدقيق وأن يكون لهذه الجهة الصلاحيات في التدخل بتحسين ورفع مستوى الجودة وتقديم المقترحات ووضع الضوابط والاجراءات التي تكفل الإستمرار في تحسين الجودة على كافة المستويات.

ويكون من ضمن وظائف الجهة المسؤولة عن الرقابة على الجودة في التدقيق الشرعي التحقق من توافر متطلبات اختبار الجودة النوعية للرقابة الشرعية في المؤسسة، ومعرفة ومراجعة نتائج اختبار الجودة من جهة مستقلة، مع تحديد قائمة العيوب والأمور المطلوبة لتحسين الأوضاع بشكل مستمر، ومشاركة هذه البيانات مع الجهات المختصة من أجل ضمان استمرار التحسين بشكل دائم.

وتكمن وظيفة هذه الجهة بالتحقق من الإجابة على الأسئلة التالية : هل تم اختبار وفحص جميع العمليات؟ وهل يعمل كل شيء بشكل جيد وفق المطلوب ؟ ثم هل تم توثيق كافة البيانات ؟.



ويتحقق ذلك بوضع استمارات ونماذج للعمل، وضبط الإجراءات، وتحديد البيانات المطلوبة والأهداف المرجوة، من خلال فحص ومراجعة ما يلي :

أهداف العمل : بأنها محددة ومعلنة ومتوافقة مع المعايير والقوانين الناظمة وبيئة العمل وأنها تلبي الرغبات المأمولة. أجواء الإختبار : بأن تكون مناسبة وملائمة وتسهم في النتيجة المرجوة.

متطلبات العمل : بحيث تكون واضحة ومتوفرة للجميع بالقدر الكافي لإنجاز المطلوب على أكمل وجه.

الحالات الإختبارية والعينات : التحقق من كونها شاملة وموزعة بشكل يعطي مصداقية للنتائج .

وفحص أية معلومات أخرى تحتاج إليها الجهة التي تراقب الجودة لضمان موافقتها للأهداف المرجوة.

ويتحقق ذلك يمكن للجهة المسؤولة عن رقابة الجودة أن تقوم بعملها بشكل يمكن المؤسسة وإدارة الرقابة من تحقيق المطلوب وإجراء التحسين بشكل مستمر يقود إلى التميز في العمل وضمان استمرار ذلك.

والمقصود من ذلك تفعيل برامج المراقبة على فرق التدقيق الشرعي للتأكد من أدائها لعملية التدقيق الشرعي وفقاً

لمعايير جودة العمل المهني المعتمدة . ويتم ذلك من خلال قيام فريق تدقيق شرعي مستقل بالمراقبة على فريق

التدقيق الشرعي المعني للتأكد من إلتزامه بإجراءات الجودة النوعية المعتمدة، ويستتبع ذلك وجود آليات للمساءلة

والمحاسبة تجاه التقصير والإخلال في تنفيذ ما يجب من إجراءات لضمان جودة الأداء المهني. ويمكن وضع دليل

لمراقبة الجودة النوعية لتنفيذ الرقابة وفقاً له من الجهات صاحبة صلاحية الإشراف في كل بلد .

ونلاحظ أن إدارة الجودة بمفهومها العام ترتبط بعدة أقسام وهي قسم تخطيط الجودة ، وقسم ضمان الجودة ،

وقسم ضبط الجودة ، وقسم التطوير المستمر وهي أقسام لا بد من توفرها عند الحديث عن الجودة النوعية للرقابة

والتدقيق الشرعي فهي لا تقل أهمية عن الجودة في منتج او خدمة معينة بل إن ضمان جودة المنتجات والخدمات التي

تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية يرجع في الأساس إلى توافر الجودة النوعية في أجهزة الرقابة الشرعية لهذه

المؤسسات.

ويجب التفريق بين مصطلحين هامين في معرض حديثنا عن الجودة النوعية في التدقيق الشرعي وهما مصطلحي

تأكيد الجودة وضبط الجودة ، فضبط الجودة هو مجموعة من الأنشطة والجهود التي يبذلها جميع العاملين والتي

تسمح بتحقيق المستويات القياسية للجودة، فليس المقصود من ضبط الجودة تحقيق رغبات جميع العملاء وأصحاب

المصالح، بل وفائها بمتطلبات الشرع وطمأنة العملاء على شرعية المعاملات والمنتجات وأن تكون الهيئة وفرق التدقيق

الشرعي بدرجة الجودة المطلوبة حتى تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل.

ويمكن حصر نقاط التدخل لضبط جودة أنشطة الرقابة الشرعية بالنقاط التالية :

١. المواصفات: ويتم هذا بتحديد الخواص المهمة لأعضاء وأنشطة الرقابة الشرعية الملبية للهدف التي أنشأت من أجله.

٢. التصميم: وذلك بتصميم الأطر التي تسمح بمزاولة أنشطة الرقابة الشرعية وتمكن أعضائها من ممارسة أعمالهم حسب الأهداف الموضوعه.

٢. مرحلة النشاط: وهي قيام أجهزة الرقابة الشرعية بدورها حسب المواصفات المعتمدة.
٤. التفتيش على الجودة: للتأكد من مطابقة أنشطة الرقابة الشرعية مع المواصفات وتصحيح المشاكل.
٥. مراجعة المواصفات: ويقصد به مواكبة التطور في رغبات العملاء من جهة والمنتجات والأدوات المالية الحديثة ومدى شرعيتها من جهة أخرى.
- والمقصود من تأكيد الجودة الشرعية هو توفر جميع الأنشطة والإجراءات التخطيطية والتنظيمية اللازمة لإكساب الثقة الكافية بأن المعاملات شرعية، والمنتجات المستحدثة تفي بمتطلبات العملاء الذين يرغبون في الاطمئنان على عدم وجود شبهات أو مخالفات شرعية في المنتجات المستحدثة. ويشمل تأكيد الجودة الشرعية أيضاً التحقق من أن الجودة الفعلية هي الجودة المطلوبة. ويتضمن هذا التقييم المستمر للجودة ولفاعليتها.
- ونلاحظ أن مفهوم تأكيد الجودة أشمل وأوسع من ضبط الجودة الذي يهتم بالمواصفات والإنتاج والفحص ومتابعة شرعية المعاملات.
- إذن المطلوب هنا هو وجود وحدة أو جهة مستقلة لتأكيد الجودة ومراقبتها وضمان استمرار التحسين فيها على كافة المستويات ، ويسلترم ذلك وجود نية صادقة للعمل ضمن أعلى مستويات الجودة .

أثر الجودة النوعية على كفاءة أعمال التدقيق الشرعي

كما أسلفنا سابقاً فالجودة النوعية في أعمال التدقيق الشرعي أصبحت ضرورة ملحة ووجودها والتمتع بالجودة النوعية في أعمال الرقابة الشرعية لم يعد من الكماليات بل أرى أنه واجب على كل ممتهن لهذه المهنة التي تمثل الجانب الشرعي والاخلاقي لعمل المؤسسات المالية الاسلامية وبالتالي وجودها يؤثر ايجاباً على عدة فئات منها :

١. هيئات الرقابة الشرعية .

٢. المشتغلون بالتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.

٣. مجالس الادارة والادارات التنفيذية .

٤. المساهمون والمودعون وكافة المتعاملين مع المؤسسات المالية الاسلامية .

٥. الجهات الرقابية والاشرفية على مستوى البلد .

٦. الجهات الدولية المنظمة لعمل المؤسسات المالية الاسلامية .

٧. الباحثون والاكاديميون المهتمون بالصيرفة الاسلامية.

٨. مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الاخرى.



ويختلف تأثير الجودة النوعية في أعمال التدقيق الشرعي تبعاً للزاوية التي ينظر منها إلى المؤسسات المالية الإسلامية: فالالتزام بأعلى درجات الجودة في أعمال التدقيق الشرعي يزيد من كفاءة الهيئات الشرعية والمدققين الشرعيين ، ويحسن مستوى العمل والخدمة ، ويبقيهم في تيقظ مستمر، ودائمي الحركة باتجاه التحسين والدقة، ويرفع مستوى التنافسية لديهم بين بعضهم البعض على مستوى المؤسسة، ومع غيرهم من العاملين في هذا المجال في المؤسسات الأخرى من خلال التدريب والتطور المستمر، ويؤثر إيجاباً على رضا العاملين في التدقيق الشرعي عن مستواهم المهني وتبعاً لذلك الرضا عن نتائج أعمالهم من قبل المتعاملين معهم والجهات الاشرافية وغيرها ، ويمنح الجمهور والمراقبين الاطمئنان عن شرعية أعمال المؤسسة وجودة العمل فيها، ويساهم في تحسين ورفع تصنيف المؤسسة والعاملين فيها. وفيما يتعلق بالأعمال نفسها فإن توفر الجودة في العمل تزيد من قدرته على تلبية المأمول منه ويحسن التوقعات بشأنه، يرفع منسوب الرضا عن الأعمال ، يقلل الجهد المبذول ويحسن الأداء ، يقلل من الأخطاء والمخاطر ، يساعد في تلافي الأخطاء وتحسين الأعمال باستمرار باتقان وحرفية عالية . ويسهم ذلك في :

1. تعزيز الثقة في جودة أجهزة الرقابة والتدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية ويستتبع ذلك بالتالي تعزيز الثقة في عملياتها ومعاملاتها .
2. امكانية قياس مستوى الجودة ومقارنتها داخل مؤسسة ما بالمؤسسات الأخرى وعلى مستوى العاملين أيضاً .
3. تسهيل عمل الجهات الاشرافية عند الرغبة في تصنيف إلتزام مؤسسة ما بالجودة النوعية .
4. توفر طرق لفحص الجودة النوعية وتحسينها بشكل مستمر .

والصلاة والسلام على رسول الله والحمد لله رب العالمين



قائمة المراجع والمصادر

١. القرآن الكريم .

٢. السنة النبوية الشريفة.

٣. <http://comfac.mans.edu.eg/units-centers/quality-ar/way-to-gawda/what-is-the-quality>

٤. https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81__%D8%A7%D9%84

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81__%D8%A7%D9%84

٥. <https://www.researchgate.net/publication/271828432>

٦. <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9>

٧. <http://www.khayma.com/madina/m3-files/JWDA1.htm>

٨. <https://platform.almanhal.com/GoogleScholar/Details/?ID=2-7398>

٩. <http://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/211>